

## المقارنات

## COMPARTIVES

| الفقرات | المحتويات                                                 |
|---------|-----------------------------------------------------------|
| 5-1     | مقدمة                                                     |
| 19-6    | الأرقام المتناظرة                                         |
| 31-20   | البيانات المالية المقارنة                                 |
| 32      | تاريخ النفاذ                                              |
|         | الملحق 1: مناقشة حول أطر التقارير المالية لأغراض المقارنة |
|         | الملحق 2: أمثلة لتقارير المدقق                            |

يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق عند تدقيق البيانات المالية كذلك يتم تطبيقها بعد تكييفها حسب الضرورة، لتدقيق المعلومات الأخرى ذات العلاقة.

تحتوي المعايير الدولية للتدقيق على المبادئ الأساسية والاجراءات الجوهرية (مؤشرة ومنضدة بحرف مطبوع اسود وثخين)، كذلك فإنها تحتوي على الارشادات ذات العلاقة على شكل شروحات وايضاحات ومعلومات اخرى. ان المبادئ الأساسية والاجراءات الجوهرية يجب ان تفسر وتؤول حسب سياق الكلام الوارد في الشرح والتفسير والتي توفر إرشادات لغرض تطبيقها.

ولغرض فهم وتطبيق المبادئ الأساسية والاجراءات الجوهرية والإرشادات المتعلقة بها، فإن من الضروري الاخذ بعين الاعتبار النص الكامل للمعيار الدولي للتدقيق مع كافة الشروحات والمواد الأخرى التي يتضمنها ذلك المعيار، وليس فقط الاعتماد على النص المنضد بالحروف المطبوعة السوداء الثخينة.

في الظروف الاستثنائية، قد يرتأي المدقق بأن من الضرورة التخلي عن المعيار الدولي للتدقيق لكي يتمكن من تحقيق الهدف من التدقيق بشكل أكثر فعالية. في مثل هذه الحالات، على المدقق ان يكون مستعداً لتبرير هذا التخلي.

ومن المفضل ان يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الامور المادية فقط.

ان وجهة نظر القطاع العام والتي تصدرها لجنة القطاع العام في الاتحاد الدولي للمحاسبين مدرجة في نهاية المعيار الدولي للتدقيق، في حالة عدم وجود وجهة نظر للقطاع العام فإن المعيار الدولي للتدقيق قابل للتطبيق من كافة النواحي الجوهرية للقطاع العام.



## مقدمة

1. إن الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول مسؤوليات المدقق المتعلقة بالمقارنات . ولا يبحث هذا المعيار في حالات تقديم ملخص للبيانات المالية مع البيانات المالية الدقيقة (للاسترشاد يلاحظ المعيار الدولي للتدقيق (270) المعنون «المعلومات الأخرى في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة» والمعيار الدولي للتدقيق (800) «تقرير المدقق عن مهمات تدقيقية لأغراض خاصة»).
2. **يجب على المدقق أن يحدد فيما إذا كانت المقارنات مطابقة من كافة جوانبها الجوهرية مع إطار التقارير المالية المناسب للبيانات المالية التي يتم تدقيقها.**
3. إن وجود اختلاف في أطر التقارير المالية بين الدول يؤدي إلى عرض معلومات مالية مقارنة مختلفة وفقاً لكل إطار المقارنة في البيانات المالية، على سبيل المثال يمكن أن تعرض مبالغ (مثل المركز المالي، نتائج الأعمال، التدفقات النقدية) والإفصاحات الملائمة للمنشأة لأكثر من فترة واحدة، اعتماداً على الإطار.  
إن الأطر والطرق للعرض تم الإشارة إليها من هذا المعيار الدولي للتدقيق كما يلي:  
أ- **الأرقام المتناظرة:** وذلك في حالة كون المبالغ والإفصاحات الأخرى للفترة السابقة مندرجة ضمن البيانات المالية للفترة الحالية وتشكل جزءاً منها ، وإنها معدة لتقرأ مع المبالغ والإفصاحات الأخرى العائدة للفترة الحالية ( يشار إليها بتعبير «أرقام الفترة الحالية» لأغراض هذا المعيار الدولي للتدقيق). ولكنها جزء متمم للبيانات المالية للفترة الحالية وإنها معدة لتقرأ فقط حسب علاقتها بأرقام الفترة الحالية.  
ب- **البيانات المالية المقارنة:** وذلك في حالة كون المبالغ والإفصاحات الأخرى للفترة السابقة مندرجة لأغراض المقارنة مع البيانات المالية للفترة الحالية ، ولكنها لا تشكل جزءاً من البيانات المالية للفترة الحالية.  
(يراجع الملحق 1 لهذا المعيار الدولي للتدقيق لبحث أطر التقارير المالية).
4. يتم عرض المقارنات استجابة لإطار التقارير المالية المناسب. وإن الاختلافات الأساسية لتقارير التدقيق هي:  
أ- بالنسبة للأرقام المتناظرة، يشير تقرير المدقق إلى البيانات المالية للفترة الحالية فقط. بينما بالنسبة:  
ب- للبيانات المالية المقارنة، فإن تقرير المدقق يشير لكل فترة يتم عرض بياناتها المالية.
5. إن هذا المعيار الدولي للتدقيق يوفر إرشادات، في قسمين منفصلين حول مسؤوليات المدقق تجاه المقارنات وتقارير المدقق عنها تحت نوعي الإطارين المشار إليهما.

## الأرقام المتناظرة

## مسؤوليات المدقق

6. **يجب أن يحصل المدقق على أدلة إثبات كافية وملائمة بأن الأرقام المتناظرة تفي بمتطلبات إطار التقارير المالية المناسبة .** علماً بأن مدى إجراءات التدقيق المنجزة على الأرقام المتناظرة أقل بكثير من تلك المنجزة على أرقام السنة الحالية، وهي محددة اعتيادياً بالتأكد من أن الأرقام المتناظرة قد تم عرضها بشكل صحيح وتم تصنيفها بشكل ملائم. وهذا يتطلب قيام المدقق بتقدير فيما إذا كانت:

- أ- السياسات المحاسبية المطبقة للأرقام المتناظرة منسجمة مع سياسات الفترة الحالية، أو فيما إذا كان قد تم إجراء تسويات و / أو إفصاحات مناسبة. و
- ب- الأرقام المتناظرة تتفق مع المبالغ والإفصاحات الأخرى المعروضة في الفترة السابقة، أو فيما إذا كان قد تم إجراء تسويات و / أو إفصاحات مناسبة.
7. في حالة كون البيانات المالية للفترة السابقة قد دقت من قبل مدقق آخر فعلى المدقق الجديد تقدير فيما إذا كانت الأرقام المتناظرة تفي بالشروط الموصوفة في الفقرة (6) أعلاه، وتتبع أيضاً إرشادات المعيار الدولي للتدقيق (510) المعنون (التكليف لتدقيق أول مرة - الأرصدة الافتتاحية).
8. في حالة كون البيانات المالية للفترة السابقة غير مدققة، فإن المدقق الجديد يقوم، مع ذلك بتقدير فيما إذا كانت الأرقام المتناظرة تفي بالشروط الموصوفة في الفقرة (6) أعلاه، وتتبع أيضاً إرشادات المعيار الدولي للتدقيق (510) المعنون (التكليف بتدقيق لأول مرة - الأرصدة الافتتاحية).
9. في حالة إطلاع المدقق على إمكانية وجود أخطاء جوهرية في الأرقام المتناظرة وذلك خلال قيامه بتدقيق السنة الحالية، فعليه القيام بإنجاز الإجراءات الإضافية المناسبة في مثل هذه الظروف.

## تقديم التقارير

10. في حالة كون المقارنة معروضة على شكل أرقام متناظرة على المدقق أن يصدر تقرير بالشكل الذي لا يحدد على وجه التخصيص هذه المقارنات، وذلك بالنظر لكون رأي المدقق ينصب على البيانات المالية للفترة الحالية ككل ، ومن ضمنها الأرقام المتناظرة.
11. يحتوي تقرير المدقق على إشارة خاصة للأرقام المتناظرة، وذلك فقط في الظروف الموصوفة في الفقرات (12)، (13)، (15 / ب) و (16 لغاية 19).
12. في حالة كون تقرير التدقيق عن الفترة الماضية، والصادر سابقاً، يتضمن رأياً متحفظاً أو عدم إبداء الرأي أو رأياً عكسياً، وأن الأمر الذي أدى إلى التعديل:
- أ- لا يزال بدون حل ونتج عنه تعديل لتقرير المدقق فيما يتعلق بأرقام الفترة الحالية، فيجب على المدقق تعديل تقريره كذلك بالنسبة إلى الأرقام المتناظرة . أو
- ب- لا يزال بدون حل ولكن لم ينتج عنه تعديل لتقرير المدقق فيما يتعلق بأرقام الفترة الحالية، فيجب على المدقق تعديل تقريره بالنسبة إلى الأرقام المتناظرة .
13. في حالة كون تقرير المدقق عن الفترة الماضية، والصادر سابقاً، يتضمن رأياً متحفظاً أو عدم إبداء الرأي أو رأياً عكسياً، وأن الأمر الذي أدى إلى التعديل قد تم حله وعولج بالشكل المناسب في البيانات المالية، فإن التقرير الحالي لا يشير عادة إلى التعديل السابق. ومع ذلك فإن المدقق قد يضمن تقريره فقرة توكيدية لأمر ما، وذلك في حالة كون الأمر جوهرياً للبيانات الحالية.
14. في بعض الحالات الاستثنائية قد يطلع المدقق خلال إنجاز تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، على أخطاء جوهرية تؤثر على البيانات المالية للفترة السابقة والذي تم إصدار تقرير غير متحفظ حولها.
15. في مثل هذه الظروف، على المدقق مراعاة المعيار الدولي للتدقيق (560) المعنون (الإحداث اللاحقة) و:
- أ- إذا كانت البيانات المالية للفترة السابقة قد تم تعديلها وإعادة إصدارها مع تقرير التدقيق الجديد، فعلى المدقق أن يقتنع بأن الأرقام المتناظرة تتفق مع البيانات المالية المعدلة، أو .
- ب- أما إذا لم تعدل البيانات المالية للفترة السابقة ولم يعاد إصدارها ، وإن الأرقام المتناظرة لم يتم إعادة بيانها بشكل مناسب و / أو لم يتم الإفصاح عنها بشكل ملائم فيجب على المدقق إصدار تقرير معدل حول البيانات المالية للفترة الحالية وبما يتعلق بالأرقام المتناظرة الظاهرة فيها.
16. إذا لم يتم تعديل البيانات المالية للفترة السابقة ، وفي الظروف الموصوفة بالفقرة (14) ولم يتم إعادة إصدار تقرير المدقق، ولكن الأرقام المتناظرة قد تم بيانها بشكل مناسب و / أو تم الإفصاح عنها بالشكل الملائم في

البيانات المالية للفترة الحالية ، فإن المدقق قد يضمن تقرير فقرة توكيدية تصف الظروف وتشير إلى الإفصاحات الملائمة . وبهذا الصدد فإن على المدقق أن يراعي أيضاً إرشادات المعيار الدولي للتدقيق (560) المعنون (الأحداث اللاحقة).

#### المدقق الجديد - متطلبات إضافية

البيانات المالية للفترة السابقة مدققة من مدقق آخر

17. يسمح للمدقق الجديد ، في بعض التشريعات، بأن يشير إلى تقرير المدقق السابق حول الأرقام المتناظرة الظاهرة في تقرير المدقق الجديد حول الفترة الحالية. وعندما يقرر المدقق الإشارة إلى المدقق الآخر، فإن تقرير المدقق الجديد يجب أن يتضمن:

- أ- أن البيانات المالية للفترة السابقة قد تم تدقيقها من قبل مدقق آخر.
- ب- نوع التقرير الصادر عن المدقق السابق، وفي حالة كون التقرير معدلاً ، الإشارة إلى أسباب ذلك.
- ج- تاريخ ذلك التقرير.

البيانات المالية للفترة السابقة غير مدققة

18. في حالة كون البيانات المالية للفترة السابقة غير مدققة، يجب على المدقق الحالي أن يبين في تقريره بأن الأرقام المتناظرة غير مدققة. ومع ذلك، فإن مثل هذه البيانات لا يعفى المدقق من المتطلبات المتعلقة بإنجاز إجراءات مناسبة تتعلق بالأرصدة الافتتاحية للفترة الحالية. ويشجع ذلك إفصاح واضح في البيانات المالية بأن الأرقام المتناظرة غير مدققة.

19. في الحالات، التي يحدد فيها المدقق الجديد بأن الأرقام المتناظرة خاطئة بشكل جوهري، فإن عليه الطلب من الإدارة تعديل الأرقام المتناظرة ، وفي حالة رفض الإدارة القيام بذلك، تعديل تقريره بشكل مناسب.

#### البيانات المالية المقارنة

مسؤوليات المدقق

20. يجب أن يحصل المدقق على أدلة إثبات كافية وملائمة بأن البيانات المالية المقارنة تفي بمتطلبات إطار التقارير المالية المناسب. وهذا يتطلب قيام المدقق بتقدير فيما إذا كانت:

- أ- السياسات المحاسبية للفتريات السابقة منسجمة مع سياسات الفترة الحالية، أو فيما إذا كان قد تم إجراء تسويات و / أو إفصاحات مناسبة.
- ب- أرقام الفترة الماضية المعروضة تتفق مع المبالغ والإفصاحات الأخرى المعروضة في الفترة السابقة أو فيما إذا كان قد تم إجراء تسويات و / أو إفصاحات مناسبة.

21. في حالة كون البيانات المالية للفترة السابقة قد دقت من قبل مدقق آخر، فعلى المدقق الجديد تقدير فيما إذا كانت البيانات المالية المقارنة تفي بالشروط الموصوفة في الفقرة (20) أعلاه وتتبع أيضاً إرشادات المعيار الدولي للتدقيق (510) المعنون (التكليف بتدقيق لأول مرة - الأرصدة الافتتاحية).

22. في حالة كون البيانات المالية للفترة السابقة غير مدققة ، فإن المدقق الجديد يقوم، مع ذلك، بتقدير فيما إذا كانت البيانات المالية المقارنة تفي بالشروط الموصوفة في الفقرة (20) أعلاه، وتتبع أيضاً إرشادات المعيار الدولي للتدقيق (510) المعنون (التكليف بتدقيق لأول مرة - الأرصدة الافتتاحية).

23. في حالة إطلاع المدقق على إمكانية وجود أخطاء جوهريّة في أرقام الفترة الماضية وذلك خلال قيامه بتدقيق السنة الحالية، فعليه القيام بالإجراءات الإضافية المناسبة في مثل هذه الظروف.

## تقديم التقارير

24. في حالة كون المقارنات معروضة على شكل بيانات مالية مقارنة ، على المدقق إصدار تقريره بالشكل الذي يحدد على وجه التخصيص هذه المقارنات ، وبالنظر لكون رأي المدقق قد تم إبدائه منفرداً حول البيانات المالية لكل فترة معروضة، وبما أن تقرير المدقق حول البيانات المالية المقارنة يطبق على البيانات المالية المنفردة المعروضة، لذا فإن المدقق قد يبدي رأياً متحفظاً أو عكسياً ، أو لا يبدي رأياً ، أو يضمن فقرة توكيدية لأمر ما تتعلق بوحدة أو أكثر من البيانات المالية لفترة واحدة أو أكثر ، بينما يصدر تقريراً مختلفاً حول البيانات المالية الأخرى .
25. عند قيام المدقق بتقديم تقرير حول البيانات المالية للفترة السابقة حسب علاقتها بعملية تدقيق السنة الحالية، وكون رأيه حول البيانات المالية للفترة السابقة يختلف عن الرأي الذي تم إبدائه سابقاً، على المدقق أن يفصح عن الأسباب الجوهرية لاختلاف الرأي في فقرة توكيدية. هذا قد يحدث في حالة اطلاع المدقق على ظروف أو أحداث تؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية للفترة السابقة خلال عملية التدقيق للفترة الجارية.

## المدقق الجديد - متطلبات إضافية

البيانات المالية للفترة السابقة مدققة من مدقق آخر

26. في حالة كون البيانات المالية للفترة السابقة مدققة من مدقق آخر :-

- أ- قد يقوم المدقق السابق بإعادة إصدار تقرير التدقيق حول الفترة السابقة بينما يقوم المدقق الجديد بتقديم تقريره حول الفترة الحالية فقط . أو
- ب- إن تقرير المدقق الجديد يجب أن يبين بأن الفترة السابقة قد دقت من قبل مدقق آخر ، إضافة لإشارته إلى :
- أولاً: إن البيانات المالية للفترة السابقة قد دقت من مدقق آخر .
- ثانياً: نوع التقرير الصادر عن المدقق السابق، وفي حالة كون التقرير معدلاً ذكر أسباب ذلك و
- ثالثاً: تاريخ ذلك التقرير .

27. عند قيامه بإنجاز تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، قد يطلع المدقق الجديد، في بعض الظروف غير الاعتيادية، على أخطاء جوهرية تؤثر على البيانات المالية للفترة السابقة والتي سبق وأن قام المدقق السابق بتقديم تقرير غير معدل حولها.

28. في مثل هذه الظروف ، يجب على المدقق الجديد مناقشة الأمر مع الإدارة، وبعد حصوله على تفويض منها، الاتصال بالمدقق السابق واقتراح إعادة عرض البيانات للفترة السابقة المعاد عرضها، على المدقق الجديد إتباع الإرشادات المشار إليها بالفقرة (26).

29. ولكن في حالة عدم موافقة المدقق السابق، في الظروف المبحوث عنها بالفقرة (27)، على مقترحات إعادة عرض البيانات، أو رفضه لإعادة إصدار تقرير التدقيق حول البيانات المالية للفترة السابقة، فإن الفقرة التمهيدية في تقرير المدقق قد تشير إلى أن المدقق السابق قد قدم تقريراً حول البيانات المالية للفترة السابقة قبل إعادة عرضها. فقد يقوم المدقق أيضاً بإدراج الفقرة التالية:

«كذلك قمنا بتدقيق التسويات الموصوفة في الملاحظة × والمخصصة لإعادة عرض البيانات المالية لسنة × 200. وحسب رأينا فإن هذه التسويات كانت مناسبة. وقد تم تطبيقها بشكل ملائم».

## البيانات المالية للفترة السابقة غير مدققة

30. في حالة كون البيانات المالية للفترة السابقة غير مدققة، على المدقق الجديد أن يبين في تقريره بأن البيانات المالية المقارنة غير مدققة. ومع ذلك ، فإن مثل هذا البيان لا يعفي المدقق من متطلبات اتخاذ إجراءات مناسبة تتعلق بالأرصدة الافتتاحية للفترة الحالية. ويشجع وجود إفصاح واضح في البيانات المالية بأن البيانات المالية المقارنة غير مدققة.

31. في الحالات التي يحدد فيها المدقق الجديد بأن أرقام الفترة السابقة غير المدققة كانت خاطئة بشكل جوهري، فإن عليه الطلب من الإدارة بتعديل أرقام الفترة السابقة، أو في حالة رفض الإدارة القيام بذلك تعديل تقريره بشكل مناسب.

تاريخ النفاذ

32. إن هذا المعيار الدولي للتدقيق نافذ المفعول للتقارير الصادرة أو المعاد إصدارها في أو بعد 1 يوليو (تموز) 1997. ويسمح بتطبيقها قبل ذلك.

## ملحق ( 1 )

### مناقشة حول أطر التقارير المالية لأغراض المقارنة

- 1- المقارنات التي تشمل فترة واحدة أو عدة فترات سابقة ، توفر لمستخدمي البيانات المالية معلومات ضرورية لتحديد الاتجاهات والتغيرات التي تؤثر على المنشأة خلال فترة من الزمن.
- 2- بموجب أطر التقارير المالية ( الضمنية والصريحة ) السائدة في عدة بلدان، فإن قابلية المقارنة والثبات هي صفات خاصة مشتركة ، والمقارنة هي عادة تقدير كمي للصفات المشتركة. فالثبات ( مثلاً، الثبات في استخدام المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى ، ثبات طول فترة تقديم التقارير ... الخ ) شرط أساسي لقابلية المقارنة الحقيقية.
- 3- هناك نوعين رئيسيين لأطر التقارير المالية لأغراض المقارنة هما : الأرقام المتناظرة والبيانات المالية المقارنة .
- 4- بالنسبة لإطار الأرقام المتناظرة ، فإن الأرقام المتناظرة للفترة ( الفترات ) السابقة هي جزء متمم للبيانات المالية للفترة الحالية ، ويجب أن تقرأ مقترنة مع المبالغ والإفصاحات الأخرى المتعلقة بالفترة الحالية . وأن مستوى التفصيل الموجود في المبالغ والإفصاحات المتناظرة محكوم أساساً بملائمته لأرقام الفترة الحالية .
- 5- أما بالنسبة لإطار البيانات المالية المقارنة ، فإن البيانات المالية المقارنة للفترة (الفترات) السابقة تراعى كبيانات مالية مستقلة . وعليه ، فإن مستوى المعلومات التي تحتويها هذه البيانات المالية المقارنة ( ومن ضمنها كافة مبالغ الكشوفات والإفصاحات والهوامش والبيانات التفسيرية الأخرى ذات الأهمية ) تقارب مثيلاتها في البيانات المالية للفترة الحالية.



## ملحق (2)

## أمثلة لتقارير المدقق

المثال ( أ )

الأرقام المتناظرة : نموذج تقرير للظروف الموضحة في الفقرة ( 12 / أ ) .

«تقرير مدقق الحسابات المستقل»

(الاسم المناسب للجهة التي يوجه إليها التقرير)

قمنا بتدقيق الميزانية العمومية المرفقة<sup>(1)</sup> لشركة أ ب ج كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 2000 وبيانات الدخل، والتغيرات في حقوق المساهمين، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية الإدارة وإن مسؤولياتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناء على تدقيقنا.

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (أو يشار إلى المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة) وتستدعي تلك المعايير أن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري. يتضمن التدقيق فحص البيانات الثبوتية للمبالغ والإيضاحات في البيانات المالية على أساس عينات مختارة، كما يتضمن تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة وتقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية. وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً لإبداء الرأي.

كما هو وارد في الإيضاح رقم (x) المرفق بالبيانات المالية ، فإنه لم يتم احتساب الاستهلاك في البيانات المالية إن هذه الممارسة، في رأينا، لا تتماشى مع القواعد الدولية للمحاسبة (أو المعايير الوطنية المناسبة). وأن ذلك ناتج عن قرار اتخذ من قبل الإدارة في بداية السنة المالية السابقة والذي سبب تحفظاً حول البيانات المالية المتعلقة بتلك السنة . ووفقاً لطريقة القسط الثابت للاستهلاك والمعدلات السنوية البالغة 5% للمباني و 20% للمعدات ، فإن الخسارة السنوية يجب زيادتها بـ xxx في 2000 و xxx في 1999 ، كما يجب تخفيض الأصول الثابتة بمبلغ الاستهلاك المتراكم البالغ xxx في 2000 و xxx في 1999 ، وزيادة الخسارة المتراكمة بـ xxx في 2000 و xxx في 1999 .

وفي رأينا ، وفيما عدا تأثير الأمر المشار إليه في الفقرة السابقة على البيانات المالية ، فإن البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة ( أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية ) عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 200 × و نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ ووفقاً لـ ...<sup>2</sup> ( والتزاماً بـ ...<sup>3</sup> ) .

المدقق

التاريخ

العنوان

(1) الإشارة يمكن أن تكون بأرقام الصفحات

(2) يشار إلى المعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الوطنية المناسبة.

(3) بالرجوع إلى التشريعات أو القوانين المناسبة.

## المثال ( ب )

الأرقام المتناظرة : نموذج تقرير للظروف الموصوفة في الفقرة ( 12 / ب ) .

« تقرير مدقق الحسابات المستقل »

(الاسم المناسب للجهة التي يوجه إليها التقرير)

قمنا بتدقيق الميزانية العمومية المرفقة<sup>(4)</sup> لشركة أ ب ج كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 2000 وبيانات الدخل، والتغيرات في حقوق المساهمين، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية الإدارة وإن مسؤولياتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناء على تدقيقنا.

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (أو يشار إلى المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة) وتستدعي تلك المعايير أن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري. يتضمن التدقيق فحص البيانات الثبوتية للمبالغ والإيضاحات في البيانات المالية على أساس عينات مختارة، كما يتضمن تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة وتقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية. وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً لإبداء الرأي.

وبالنظر لكون تعييننا كمدققين لحسابات الشركة قد تم خلال 1999، فإننا لم نتمكن من الإشراف على الجرد الفعلي للبضاعة في بداية تلك الفترة أو الحصول على قناعة تتعلق بكميات تلك البضاعة بوسائل أخرى، وبما أن الرصيد الافتتاحي للبضاعة يدخل في تحديد نتيجة الأعمال فإننا لم نستطع أن نحدد فيما إذا كانت تعديلات لنتيجة الأعمال والرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة ضرورية لـ 1999. إن تقريرنا حول البيانات المالية لـ (الفترة) المنتهية (تاريخ الميزانية العمومية) قد تم تعديله وفقاً لذلك.

وفي رأينا، وفيما عدا تأثير تعديلات الأرقام المتناظرة لـ 1999، إن وجدت، على نتيجة الأعمال (الفترة) المنتهية في 1999، والتي قد كان من الممكن أن نقرر ضرورتها فيما لو استطعنا الإشراف على جرد كميات البضاعة الافتتاحية كما في...، فإن البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 200× ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ ووفقاً لـ...<sup>5</sup> (والتزاماً بـ...<sup>6</sup>).

المدقق

التاريخ

العنوان

(4) الإشارة يمكن أن تكون بأرقام الصفحات

(5) يشار إلى المعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الوطنية المناسبة.

(6) بالرجوع إلى التشريعات أو القوانين المناسبة.

## المثال ( ج )

البيانات المالية المقارنة : نموذج تقرير للظروف الموصوفة في الفقرة ( 24 ) .

«تقرير مدقق الحسابات المستقل»

(الاسم المناسب للجهة التي يوجه إليها التقرير)

قمنا بتدقيق الميزانية العمومية المرفقة<sup>(7)</sup> لشركة أ ب ج كما في 31 ديسمبر (كانون أول) × 200 وبيانات الدخل، والتغيرات في حقوق المساهمين، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية الإدارة وإن مسؤولياتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناء على تدقيقنا.

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (أو يشار إلى المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة) وتستدعي تلك المعايير أن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري. يتضمن التدقيق فحص البيانات الثبوتية للمبالغ والإيضاحات في البيانات المالية على أساس عينات مختارة، كما يتضمن تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة وتقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية. وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً لإبداء الرأي .

كما هو وارد في الإيضاح رقم (×) المرفق بالبيانات المالية، فإنه لم يتم احتساب الاستهلاك في البيانات المالية. إن هذه الممارسة في رأينا، لا تتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة (أو المعايير الوطنية المناسبة). واستناداً على طريقة القسط الثابت للاستهلاك والمعدلات السنوية البالغة 5 ٪ للمباني و 20 ٪ للمعدات، فإن الخسارة السنوية يجب زيادتها ب ××× في 200× و ××× في 200×، وزيادة الخسارة المتراكمة ب ××× في 200× و ××× في 200×.

وفي رأينا . وفيما عدا تأثير الأمر المشار إليه في الفقرة السابقة على البيانات المالية، فإن البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة ( أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية ) عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر (كانون أول) × 200 ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ ووفقاً لـ ...<sup>(8)</sup> ( والتزاماً بـ ...<sup>(9)</sup> ).

المدقق

التاريخ

العنوان

(7) الإشارة يمكن أن تكون بأرقام الصفحات.

(8) يشار إلى المعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الوطنية المناسبة.

(9) بالرجوع إلى التشريعات أو القوانين المناسبة.

( د ) المثال

الأرقام المتناظرة : نموذج تقرير للظروف الموصوفة في الفقرة ( 17 )

«تقرير مدقق الحسابات المستقل»

(الاسم المناسب للجهة التي يوجه إليها التقرير)

قمنا بتدقيق الميزانية العمومية المرفقة<sup>(10)</sup> لشركة أ ب ج كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 2000 وبيانات الدخل، والتغيرات في حقوق المساهمين، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية الإدارة وإن مسؤولياتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناء على تدقيقنا. إن البيانات المالية للشركة كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 1999 قد تم تدقيقها من قبل مدقق آخر بتقريره المؤرخ في 31 مارس (آذار) 2000 والذي أبدى فيه رأياً غير متحفظ حول هذه البيانات.

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (أو يشار إلى المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة) وتستدعي تلك المعايير أن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري. يتضمن التدقيق فحص البيانات الثبوتية للمبالغ والإيضاحات في البيانات المالية على أساس عينات مختارة، كما يتضمن تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة وتقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية. وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً لإبداء الرأي.

وفي رأينا، فإن البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو تمثل بعدالة من كافة الجوانب الجوهرية) عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 2000 ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ ووفقاً لـ...<sup>11</sup> ( والتزاماً بـ...<sup>12</sup>).

المدقق

التاريخ

العنوان

(10) الإشارة يمكن أن تكون بأرقام الصفحات.

(11) يشار إلى المعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الوطنية المناسبة.

(12) بالرجوع إلى التشريعات والقوانين المناسبة.

## المثال ( ه )

البيانات المالية المقارنة : نموذج تقرير للظروف الموضحة في الفقرة ( 26 / ب ) .

«تقرير مدقق الحسابات المستقل»

(الاسم المناسب للجهة التي يوجه إليها التقرير)

قمنا بتدقيق الميزانية العمومية المرفقة<sup>(13)</sup> لشركة أ ب ج كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 2000 وبيانات الدخل، والتغيرات في حقوق المساهمين، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية الإدارة وإن مسؤولياتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناء على تدقيقنا.

إن البيانات المالية للشركة كما في 31 ديسمبر (كانون الأول) 1999 قد تم تدقيقها من قبل مدقق آخر بتقريره المؤرخ في 31 مارس ( آذار) 2000 والذي أبدى فيه رأياً متحفظاً بسبب الخلاف حول مدى كفاية مخصص حسابات القبض المشكوك في تحصيلها.

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (أو يشار إلى المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة) وتستدعي تلك القواعد أن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية على أساس عينات مختارة، كما يتضمن تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرية الهامة المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية، وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

إن حسابات القبض المشار إليها أعلاه لا زالت غير مسددة في 31 ديسمبر (كانون الأول) 2000 ولم يتم تخصيص مبلغ مقابل الخسارة المحتملة في البيانات المالية. وبناء عليه يجب زيادة مخصص حسابات القبض المشكوك في تحصيلها كما في 31 ديسمبر (كانون الأول) 2000 و1999 بمبلغ ××× وتخفيض صافي ربح 1999 بمبلغ ××× وتخفيض الأرباح المحتجزة 31 ديسمبر (كانون الأول) 2000 و 1999 بمبلغ xxx.

في رأينا. وفيما عدا تأثير الأمر المشار إليه في الفقرة السابقة على البيانات المالية ، فإن البيانات المالية 2000 المشار إليها أعلاه تعبر بصورة حقيقية وعادلة ( أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية ) عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 2000 ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ ووفقاً لـ...<sup>14</sup> (والتزاماً بـ...<sup>15</sup>).

المدقق

التاريخ

العنوان

(13) الإشارة يمكن أن تكون بأرقام الصفحات.

(14) يشار إلى المعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الوطنية المناسبة.

(15) بالرجوع إلى التشريعات والقوانين المناسبة.

